

نتنياهو وترامب - تناغم

قد ينتهي إلى مصير بأُس

أمام القضاء!

صفحة (٢) من ٤

كتاب جديد لـ «معهد ميتفيم»:

القضية الفلسطينية تظل

بوابة إسرائيل الحقيقية

إلى الشرق الأوسط

صفحة (٤) من ٤

٢٣ يوماً تحسم مصير الكنيست ورياح الانتخابات تشتد!

كتب بهروم جرابيبي:

لم يعد أمام ولاية الكنيست الحالي سوى ٢٣ يوماً، فيما أن تقر الحكومة ميزانية سريعة للعام الجاري المنتهي، وتمررها في الكنيست في غضون أيام قليلة، قبل انتهاء يوم ٢٣ كانون الأول، أو أن يرحل الكنيست تلقائياً، والتوجه إلى انتخابات بعد ٩٠ يوماً من يوم حل الكنيست. وهذا ما جعل رياح الانتخابات تشتد؛ وفي موازاتها، أحاديث عن اتفاقيات مؤقتة، تطيل عمر حكومة نتنياهو-غانتس بضعة أسابيع أو أشهراً قليلة، فالانتخابات التالية لن تخدم سوى قائمة واحدة، تضم أحزاب المستوطنين، فيما الأحزاب الباقية إما ستراوح مكانها أو تخسر من مقاعد.

فقد أعلن رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، أنه سيعرض على الكنيست يوم الأربعاء القريب، الثاني من كانون الأول، مشروع قانون لحل الكنيست والتوجه لانتخابات. ولكن لن يكون بمقدور لبيد عرض مشروع القانون على الكنيست، إلا إذا ضمن الأغلبية المطلقة، لأنه في حال سقط مشروع القانون، لن يكون بإمكانه عرضه لاحقاً، إلا بمرور ستة أشهر، حسب النظام البرلماني القائم.
وكي يضمن أغلبية، فإن لبيد وباقي أحزاب المعارضة بحاجة إلى أصوات كتلة «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس. وسيحتاج موقف الكتلة في الساعة الأخيرة قبل التصويت في الكنيست، في حال تم عرضه فعلياً؛ إذ تكثر الأحاديث عن بوابر اتفاق جديد بين بنيامين نتنياهو وشريكه بيني غانتس، يهدف إلى تجاوز عقبة إقرار الموازنة العامة، للعام الجاري ٢٠٢٠، على أن تشرع الحكومة مباشرة، بإقرار ميزانية العام المقبل ٢٠٢١. وهذا سيكون في إطار صفقة تشمل أيضاً التوافق على تعيينات هامة جدا في جهاز الحكم، مثل المدعي العام، وقائد الشرطة، ومديرين عامين في عدد من الوزارات، وغيرها.

وكما يبدو، في هذا تعبير عن عدم رغبة الطرفين بالانتخابات المبكرة، على الأقل حتى نهاية آذار المقبل، ولكل أسبابه، خاصة على ضوء نتائج الاستطلاعات، التي تشير إلى خسارة مقاعد جديدة لحزب الليكود، والحال ذاتها تسري على كتلة «أزرق أبيض»، فيما الـرابح الوحيد من هذه الانتخابات سيكون «يمينا» الذي يضم أحزاب مستوطنين من التيار الديني الصهيوني. وسنأتي لاحقا هنا على تفاصيل هذا الجانب، في الطريق إلى الانتخابات.

ورغم أن توقيت الانتخابات في مطلع الربيع المقبل، لن يخدم نتنياهو من عدة نواج، خاصة في الحملة الانتخابية ستجري في الوقت الذي يكون جالسا فيه على مقعد المتهمين في المحكمة، إلا أنه يواصل تأزيم العلاقات مع شريكه بيني غانتس. وهذا يبرز ليس فقط في نقض الوعود لإقرار الموازنة العامة، وإنما أيضا في تحديد غانتس من العامور الأشد سياسية، وكان آخرها عدم معرفة غانتس بسفر نتنياهو هو الصهيونية والالتقاء بولي العهد محمد بن سلمان، سوية مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ورئيس جهاز الموساد يوسي كوهين.

ومسألة عدم إبلاغ غانتس مسبقا، ظهرت في وسائل الإعلام بعد وقت قليل من كشف مسألة اللقاء، وهذه المزة الثالثة التي يتفاجأ فيها غانتس بتحركات نتنياهو الإقليمية، مثل الاتفاق مع الإمارات، ولاحقا مع السودان.

في المقابل فإن أداء بيني غانتس ومع شريكه وزير الخارجية غابي أشكنازي، يظهر مدى ضعفهما السياسي، فيما هدد بأنه لن تكون حكومة في حال لم تفر الميزانية في الحكومة حتى نهاية تشرين الأول، ولكن ها قد مز التشريتان الأول والثاني، والحكومة ما تزال قائمة، بالشلل الذي هي فيه. وهذا يقلل كثيرا من شأن التهديدات التي تظهر بوتيرة ليست قليلة، على السن أعضاء «أزرق أبيض».

وحاول غانتس في الأسبوع الماضي، الظهور كمن أنه هو صاحب قرار في وجه نتنياهو، بتشكيل لجنة فحص في وزارة الدفاع، بشأن ما عُرفت باسم قضية الغوصات، وهي تعود إلى أن شخصيات في محيط نتنياهو، بينهم مستشارون وابن خاله، أصروا على شراء عواصة حربية سابعة من ألمانيا، رغم إعلان الجيش الإسرائيلي عدم حاجته لها؛ وتبين لاحقا أن في هذه الصفقة قضايا فساد ورشاوى، ولكن لا الشرطة ولا النيابة وجدت نتنياهو متورطا بالقضية، رغم أصوات كثيرة في الوزارة والجيش، وبينهم وزير الدفاع الأسبق موشيه بعلون، يصرّون على تورط نتنياهو، ولهذا قرر غانتس تشكيل لجنة فحص داخلية، ولجنة كهده لا صلاحيات لها سوى تقديم استنتاجات، وهو الأمر الذي أثار غضبا لدى نتنياهو.

أزمة الميزانية

بموجب الاتفاق المبرم بين حزب الليكود وكتلة «أزرق أبيض»، فقد كان على الحكومة أن تفر وتمرر ميزانيته العاميين الجاري والمقبل، حتى يوم ٢٥ آب الماضي، إلا أنه بعد تشكيل الحكومة، بدأ نتنياهو في مناوراتها الهادفة لحل الحكومة، على أن تجري الانتخابات في نهاية العام الجاري، وبذلك يستبق



.. من تظاهرة مناوئة لنتنياهو أمام مقر إقامته في القدس، أول من أمس.

لشريكه بيني غانتس، في إطار اتفاقية التناوب، التي بات حولها إجماع على أنها لن تتم.

الانتخابات جيدة لتحالف وحيد

إذا نظرنا إلى معدل استطلاعات الرأي العام الصادرة في الأسابيع الأخيرة، وحتى الأسبوع الماضي، فإن كل الكتل البرلمانية الحالية ستعرض لخسارة مقاعد أو أنها ستراوح مكانها مع تقدم طفيف، باستثناء تحالف «يمينا» الذي يضم رسميا ثلاثة أحزاب، كلها تركز على التيار الديني الصهيوني، وأيضا على قاعدة المستوطنات، ويتزعم التحالف الوزير السابق النائب حاليا، نفتالي بينيت، الذي تمنحه الاستطلاعات مضاعفة مقاعده بثلاث وحتى أربع مررات.

ونرى الليكود سيهيط في تمثيله من ٣٦ اليوم، إلى ما بين ٣١ وحتى ٢٧ مقعدا، وكتلة «أزرق أبيض» من ١٥ مقعدا اليوم، إلى ما بين ١٠ وحتى ٨ مقاعد.

وستحافظ كتلتا اليهود الحريديم شاس ٧ وسيهدوت هتوراة (٧) تقريبا على قوتيهما.

وفي أحزاب المعارضة البرلمانية، فإن تحالف «يوجد مستقبل- تلم» سيرتفع من ١٦ مقعدا اليوم، إلى ما بين ١٧ وحتى ١٩ مقعدا. وحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، أما سيحافظ على مقاعده الـ٧. أو أنه سيرتفع بمقعد واحد أو اثنين، وحزب ميرتس، الذي يتمثل الآن بـ ٣ مقاعد، سيرتفع على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، تقريبا بعدد المقاعد التي حصل عليها في تحالفه مع حزب العمل في الانتخابات الأخيرة، في حين أن العمل الذي يتمثل بـ ٣ مقاعد، سيحتفي عن الساحة، إذا لم يرتبط بتحالف انتخابي.

أما القائمة المشتركة، فإن استطلاعات الرأي تنبأ بخسارتها ما بين مقعدين وحتى ٤ مقاعد، من أصل المقاعد الـ١٥ التي لها اليوم، على ضوء الأزمة الداخلية، وبوادر انشقاق القائمة العربية الموحدة (الجناح الجنوبي من الحركة الإسلامية) التي يرأسها عضو الكنيست منصور عباس، الذي يكشف تباعا عن مدى استعداده للتعاون مع حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، مقابل تحقيق مطالب مدنية للجماهير العربية في إسرائيل.

كما ورد سابقا، من السابق لأوانه حسم النتيجة من خلال استطلاعات الرأي، ففي بعضها نتائج عليها علامة سؤال كبيرة، خاصة في ما يتعلق بالقوة المجتمعة لليكود وتحالف «يمينا»، فهاتان القائمتان، القوتان الأكبر في اليمين الاستيطاني، حصلتا في آخر ٥ انتخابات، بمعنى منذ العام ٢٠١٣ وحتى آذار ٢٠٢٠، على ما بين ٣٨ مقعدا وحتى ٤٢ مقعدا، كإقصى حد، فيما جمهورهما يشارك في التصويت بأعلى نسبة. أما الآن فتحدثت استطلاعات الرأي عن قوة مجتمعة تتراوح ما بين ٤٨ مقعدا، وحتى ٥٣ مقعدا، وهي زيادة ليس مفهوما مصدرها.

بطبيعة الحال، فإن مشهد التحالفات الأخيرة التي ستخوض الانتخابات سيكون له تأثير على النتيجة النهائية. ورغم كل ما سبق، فإن الاستطلاعات تظهر توجهها واضحا، وهو أن الحلفاء المباشرين لليكود، بمعنى تحالف «يمينا» وكتلتي اليهود الحريديم، ستكون لهم أغلبية مطلقة، دون حاجة لحزب «إسرائيل بيتنا».

ورغم هذه الأغلبية، التي نظريا ستفيد الليكود ورئيسه نتنياهو، إلا أن التجارب السياسية منذ وصول نفتالي بينيت إلى البرلمان في العام ٢٠١٣، وقبله التعامل مع ممثلي التيار الديني الصهيوني الذي يتطرف دينيا عدا تطرفه السياسي الأساس، تشير إلى أن هذا لا يضمن استقرارا سياسيا لنتنياهو، بل سيكون أمام محامكات صعبة في حكومة تضمهم، خاصة إذا كانت هناك رياح تغيير ما مع دخول جو بايدن إلى البيت الأبيض.

إن كل يوم من الآن وحتى ٢٣ كانون الأول المقبل، قد يكون مقرا بشأن موعد الانتخابات، التي يبدو أنها ستجري في بحر العام القادم، ويبقى السؤال: متى؟

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٢/١ الموافق ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٧ السنة الثامنة عشرة

كلمة في البداية

على أعتاب ولاية بايدن: أوباما، الولايات المتحدة وإسرائيل

أنطوان شلحت

بالرغم من أن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن أكد أن ولايته في «البيت الأبيض» لن تكون بمثابة لهذا المسار، ناهيك عن مواجهة الرواية التاريخية العربية والفلسطينية، كان في حينه إحدى الفقرات الواردة في الخطاب الذي ألقاه أوباما في جامعة القاهرة، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، في مستهل ولايته الرئاسية الأولى، والتي انطوت على تلميح صريح بأن قيام إسرائيل لا يعود كونه أحد استحقاقات «العذابات اليهودية»، التي بلغت ذروتها في المحرقة النازية، وفقاً لما قاله. وجاء في تلك الفقرة حرفياً ما يلي: «لقد تعرّض اليهود على مز القرون للاضطهاد، وتفاقمت أحوال معاداة السامية في وقوع المحرقة التي لم يسبق لها أي مثيل عبر التاريخ، وإنني سوف أقوم غدا بزيارة معسكر بوخينفالد (في ألمانيا)، الذي كان جزءاً من شبكة معسكرات الموت التي استخدمت لاسترقاق والتعذيب وقتل اليهود رمياً بالأسلحة النارية وتسميها بالفازات. لقد تم قتل ستة ملايين من اليهود، يعني أكثر من إجمالي عدد اليهود بين سكان إسرائيل الآن. إن نفي هذه الحقيقة هو أمر أن تهديد إسرائيل بتدميرها، وتكرار الصور النمطية المحقيرة عن اليهود، هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان إلا غرض استحضار تلك الأحداث الأكثر إيذاءً إلى أذهان الإسرائيليين، وكذلك منع حلول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة».

وقد أثار تلميح أوباما هذا، على الفور، موجة من الجدل في الخطاب السياسي الإسرائيلي. وسرعان ما انعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في جامعة بار إيلان، في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩، والذي اعتبر بأنه، في الحد الأقصى، بمثابة ردّ على خطاب أوباما السالف. ولدى العودة إلى ما قاله نتنياهو في هذا الخطاب تطلع ما يلي: «إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل (فلسطين) لا ينبع من سلسلة الوبلات التي ابتلي بها. صحيح أن اليهود تعرضوا خلال ألفي عام إلى معاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والامداح والاعتراءات والمقتل بلغ ذروتها في المحرقة النازية التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب. وهناك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة لما كانت دولة إسرائيل ستقوم، لكنني أقول إنه لو قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً. إن العاسي الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضع سبب احتياج شعبنا إلى قوة حامية سيادية تتبلج له. غير أن حقنا في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مرذة حقيقة واحدة بسببها: إن هذه الأرض هي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا، كما قال ذلك رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون لدى إيجانه عن إقامة الدولة: 'نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها نعلم ثرواتنا الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورت العالم أجمع سفر الأسفار الخالد' (هذه العبارات هي اقتباس من الفقرة الاستهلالية لـ«وثيقة استقلال دولة إسرائيل»). لكن الجدل، في هذا الشأن، لم يتوقف عند ما قاله نتنياهو فحسب، بل ارتفعت أيضاً أصوات أخرى تنحي باللائمة على الحكومة الإسرائيلية، وتتهبها بالقصور في إقناع الإدارة الأميركية الأوبامية بأن حق دولة إسرائيل في الوجود مُستمد أساساً، بل وحصرياً، من حق اليهود التاريخي في فلسطين، باعتبارها وطنهم القومي الأصلي. وقد بلغ الأمر بأحد القادة التاريخيين في حزب الليكود، وهو وزير الدفاع السابق موشيه أرنس، أن عزا جوهر «الخلافت الأخيرة» بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى عدم فهم أصحاب القرار في «البيت الأبيض» مركزية هذا الحق في مبادئ الصهيونية ومبررات إقامة إسرائيل، ونزوع هؤلاء إلى الاعتقاد بأن مع العالم الإسلامي عبرت عن وعي عالٍ إزاء عواطف وحساسيات مصيفيه (أي العرب)، لكن في مقابل وعي قليل إزاء عواطف إسرائيل وحساسياتها. وعلى سبيل المثال -أضاف الباحث- فقد أعاد خطاب أوباما في جامعة القاهرة تأكيد التزام الولايات المتحدة إزاء إسرائيل، كإقرار مشروع بمعاناة اليهود على مز التاريخ، ولكن مهما تكن نوايا هذه الرسالة حسنة، فإنها اعتبرت في نظر كثيرين تعبيراً عن جهل فيما يتعلق بالرابطة التاريخية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، وخاصة بشأن مركزية القدس في الهوية اليهودية. بل واعتبرت هذه الرسالة إقراراً بادعاء العرب القائل إن الفلسطينيين اضطروا إلى دفع ثمن جرائم الأوروبيين بحق أبناء الشعب اليهودي!

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو وترامب - تناغم قد ينتهي إلى مصير بائس أمام القضاء!



ترامب ونتنياهو.. هل يسدانان فواتيرهما الباهظة؟

زملائه، وبعد أن تدرس لجنة خاصة هذا الطلب من وجهة نظر قانونية، وفي حالة إقراره، تتم إحالته للتصويت أمام الكنيست. وحسب هيئة البث الإسرائيلية فشل نتنياهو في تأمين الأغلبية الكافية للحصول على الحصانة، بعد فشل الليكود تحديداً في تجنيد أغلبية في اللجنة الخاصة. وبعد تقديمه طلباً لرئيس الكنيست حينئذ يولي إدلشتاين، في مطلع شهر كانون الثاني ٢٠٢٠، للحصول على الحصانة، سحب نتنياهو الطلب في نهاية الشهر ذاته، مع تأكده أن فرص منحه الحصانة في الكنيست باتت معدومة. كما فشلت جهود حزب الليكود في سن قانون يسمى "القانون الفرنسي" ويقضي بمنح الحصانة لرئيس الحكومة طالما بقي في منصبه. وسبق أن انتقد المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت مساعي نتنياهو والليكود لتعديل قوانين الحصانة، ونقل موقع Times of Israel الإخباري عن مندلبليت قوله إنه "من الصعب عدم الحصول على انطباع بان المحاولة لحماية رئيس الحكومة من قرارات لا تتعلق به ليست بالهدف الحقيقي الذي يسعى إليه من يودون تعديل قانون الحصانة".

أربعة أعوام من التناغم تنتهي أمام القضاء
من الواضح أن نتنياهو وترامب سيجدان نفسيهما في مواجهة القضاء فعلياً العام المقبل، فمحاكمة نتنياهو انطلقت عملياً قبل عدة شهور، بعقد جلسة الاستماع الأولى في شهر أيار الماضي، وقد لا يكون من قبيل الصدفة تأجيل البدء العملي بمحاكمة نتنياهو عبر جلسة عرض الأدلة، من كانون الثاني المقبل إلى شهر شباط، الذي يكون فيه ترامب قد فقد الحصانة القضائية، ربما لتتزامن الإجراءات القضائية بحقهما وكى تتحول حالة التناغم السياسي بينهما في الأعوام الأربعة الماضية والتي غيرت معالم العلاقات في الشرق الأوسط وربما في العالم أيضاً، إلى تشابه في مصير بائس أمام القضاء.

ترامب باغتصابها داخل غرفة لخلع الملابس في متجر فاخر بحي مانهاتن في تسعينيات القرن الماضي، ونفى ترامب بدوره تلك الاتهامات. كما تتهم سمر زيرفوس ترامب بالاعتداء عليها جنسياً خلال اجتماع مناقشة فرص للعمل في فندق في بيفرلي هيلز العام ٢٠٠٧. ووصف ترامب هذه الادعاءات بالزائفة واتهم زيرفوس بفبركتها سعياً وراء الشهرة، وبدورها قدمت زيرفوس دعوى تشهير العام ٢٠١٧ مطالبة بتعويض قدره ثلاثة آلاف دولار على الأقل. وسعى ترامب لإسقاط الدعوى خلال فترة رئاسته، كما تقود مدعية نيويورك ليتيشيا جيمس تحقيقاً مدنياً بشأن ما إذا كانت مؤسسة ترامب قد قامت باحتيال عقاري، وترتبط هذه الشبهة أيضاً باعترافات كوهين في شباط ٢٠١٩ بأن ترامب قام بتضخيم قيمة أصول ممتلكاته لتأمين قروض، وقلل من قيمتها لتخفيض ضرائبه. كذلك يواجه ترامب شبهات متعلقة بمخالفات الحصول على (مكافآت وهدايا وهبات) مرتبطة بالمنفعة أو المكسب أو ميزة من وظيفة معينة أو منصب عام.

الحصانة بين ترامب ونتنياهو

وبينما يتمتع الرئيس الأمريكي بالحصانة القضائية من المحاكمة طالما بقي في منصبه، تشكل خسارته للانتخابات فرصة لمقاضاته مع رفع هذه الحصانة بعودته مواطناً عادياً. في المقابل يواجه نتنياهو أزمة أصعب، إذ لا يتمتع منصب رئيس الحكومة في إسرائيل بالحصانة القضائية، كما أنه لا يتمتع بالحصانة بصفته عضو كنيست بعد تعديل قانون حصانة أعضاء الكنيست العام ٢٠٠٥. فقبل هذا التاريخ، كانت الحصانة تلقائية، ويتم رفعها بتصويت أعضاء الكنيست في حالة تقديم لائحة اتهام ضد زميل لهم. ومع التعديل العام ٢٠٠٥ رفعت الحصانة عن كافة أعضاء الكنيست وبات على من يواجه منهم تهماً جنائياً تقديم طلب للحصول على الحصانة من الكنيست بناء على تصويت

وباراك أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٦، ورئيسان جمهوريان هما جورج دبليو بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ودونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠.

بالمقابل تولى عدة رؤساء حكومة في إسرائيل ثماني حكومات (من الحكومة الخامسة والعشرين حتى الحكومة الثانية والثلاثين الحالية). ويظهر الجدول التالي التزام بين الرؤساء الأميركيين ورؤساء الحكومة في إسرائيل في تلك الفترة:

رؤساء الأميركيين	رؤساء حكومات إسرائيل	فترات الحكم
بيل كلينتون ١٩٩٢-٢٠٠٠ الحزب الديمقراطي	إسحاق رابين - الحكومة ٢٥ (يسار)	١٩٩٢-١٩٩٥
	شمعون بيريس - الحكومة ٢٦ (يسار)	١٩٩٥-١٩٩٦
	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٢٧ (يمين)	١٩٩٦-١٩٩٩
	يهود باراك - الحكومة ٢٨ (يسار)	١٩٩٩
جورج دبليو بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨ الحزب الجمهوري	يهود باراك - الحكومة ٢٨ (يسار)	٢٠٠١
	أريئيل شارون - الحكومة ٢٩ (يمين)	٢٠٠١-٢٠٠٣
	شارون/يهود أولمرت - الحكومة ٣٠ (مركز)	٢٠٠٣-٢٠٠٦
باراك أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٦ الحزب الديمقراطي	يهود أولمرت - الحكومة ٣١ (مركز)	٢٠٠٦-٢٠٠٩
	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٣٢ (يمين)	٢٠٠٩
دونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠ الحزب الجمهوري	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٣٢ (يمين)	حتى الآن
	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٣٢ (يمين)	

أدى التوافق الكبير بين الرئيس الجمهوري دونالد ترامب ورئيس الحكومة الليكودي بنيامين نتنياهو إلى إقدام ترامب على سلسلة من الخطوات التي اعتبرت تاريخية ومصيرية لصالح إسرائيل، بدءاً من انسحاب الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب من الاتفاق النووي الدولي مع إيران، وهو الملف الذي دفع العلاقات الأميركية/أوباما-الإسرائيلية/نتنياهو إلى ذروة التوتر، وإلى انحياز الحزب الجمهوري لنتنياهو في مواجهة أوباما، وصولاً إلى دعوة الجمهوريين نتنياهو لمهاجمة الرئيس الديمقراطي من على منصة الكونغرس الأميركي.

أوباما من ناحيته رد الصاع لنتنياهو بامتناع الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي، ويطلب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل ١٩٦٧، بما فيها ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اتخذت إدارة ترامب خطوات غير مسبقة بدءاً من الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وإطلاق "صفحة القرن" التي أكد نتنياهو نفسه أن بند ضم مناطق في الضفة أضيف إليها طلب منه، كما أغلقت الولايات المتحدة مكتب التمثيل التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وأوقفت الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية وأقدمت على الانسحاب من منظمات ووكالات أممية بسبب انضمام دولة فلسطين لها، وصولاً إلى وقف التمويل لهذه المنظمات بما فيها "أونروا".

وشهد العام الحالي التوصل إلى اتفاقات التطبيع بين الإمارات والبحرين والسودان مع إسرائيل برعاية أميركية أحياناً، وضغوط أحياناً أخرى. لكن يبدو أن التناغم بين ترامب ونتنياهو لن يكون فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً في التمسك بشدة بالحكم ليس فقط حبا في المنصب بل هروبا كذلك من المحاكمة في قضايا فساد مالية، تحولت إلى واقع بالنسبة لنتنياهو بتوجيه لائحة اتهام له تضم ثلاث تهم في ثلاث قضايا، أما بالنسبة لترامب فيتوقع أن يواجه عدة قضايا أمام المحاكم الأميركية متعلقة بتهرب ضريبي وادعاءات جنسية واحتيال.

٢٠٢١ - كابوس قضائي لنتنياهو وترامب
يواجه نتنياهو لائحة اتهام تضم ثلاثة بنود هي تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في القضايا المعروفة باسم "الملف ١٠٠٠" و"الملف ٢٠٠٠" و"الملف ٤٠٠٠".

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:

هنيدة غانم

"قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي"
الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم: هنيدة غانم
مشاركون: ن.ل. سونيا بولس، هناد صطحي،
سوسن زهر، الطون شلح

جونثان بولارد: يهود الولايات المتحدة وازدواجية الولاء!

كتب عصمت منصور:



جونثان بولارد.

يروي الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد واحدة من القصص التي تلخص بإيجاز مكثف طبيعة العلاقة المعقدة بين إسرائيل وحكوماتها المتعاقبة وقضية الجاسوس اليهودي الأميركي جونثان بولارد، ومحاولات المزاوجة في الخطاب والسلوك بين كونه بطلا في عين جزء كبير من الجمهور الإسرائيلي، وبين التنصل منه ومن أفعاله أمام الإدارات الأميركية في ذات الوقت. ويستذكر رافيد في تغريدة له على «تويتر» بالتزامن مع صدور قرار بانتهاه فترة صلاحية القيود التي فرضتها المحكمة الأميركية على بولارد، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبعد أن أنهى أحد لقاءاته المطولة مع باراك أوباما في البيت الأبيض في العام ٢٠١٥، عاد واتصل بأحد مستشاري الرئيس أوباما بعد نصف ساعة فقط، وطلب منه أن يبلغ الرئيس الأميركي طلبا خاصا باسم حكومة إسرائيل بالإفراج عن جونثان بولارد، ليتمكن بعدها من الخروج إلى الإعلام والتباهي أمام الصحافيين الإسرائيليين أنه عاد وكرر طلب حكومة إسرائيل بالإفراج عن بولارد.

إن قضية تجسس واعتقال جونثان بولارد تشكل واحدة من القضايا التي وضعت سؤال ولاء يهود الولايات المتحدة، الذين يبلغ عددهم أكثر من ٥.٥ مليون يهودي، ويشغلون مواقع هامة في رأس هرم الدولة ومؤسساتها المختلفة المدنية والأمنية. على المحك، وشكلت الوصمة الأكثر إخراجا لهم، لدرجة دفعت جاي رودرمان، رئيس صندوق رودرمان الذي يدأب على تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى القول عند صدور قرار المحكمة بالإفراج عن بولارد في العام ٢٠١٥، إن طي هذه الصفحة يعتبر من «أسعد اللحظات» لأنه ينهي الخوف والإحراج الأكبر للمنظمات اليهودية، وأكد أن «يهود الولايات المتحدة تخلصوا من شوكة في حلقهم» وأن بإمكانهم الآن تنفس الصعداء.

بولارد: قصة جاسوس

خدم جونثان بولارد لمدة ست سنوات فقط (٧٩-٨٥) في قسم الاستخبارات التابع للأسطول الأميركي في واشنطن، بعد أن رفض طلبه الذي تقدم به قبل ذلك بعامين للعمل في وكالة CIA بسبب «شكوك في أمانته»، واستطاع خلالها أن يصبح لمدة عام ونصف العام الجاسوس الأكثر إثارة للجدل في الولايات المتحدة، وذلك ليس بسبب خطورة المعلومات التي نقلها بشكل سري إلى دولة أخرى تعتبر الحليف الأقرب للولايات المتحدة وهي إسرائيل، بل بسبب كونه أميركيا يهوديا تنازعه الانتماء بين بلده الأصلي الذي ينتمي إليه والدولة التي يرتبط بها روحيا وأيديولوجيا، وباعتباره نموذجا مصغرا يعكس العلاقة المركبة بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولد بولارد في العام ١٩٥٤ في تكساس، وتلقى ثقافة في الأوساط اليهودية وداخل العائلة عززت من ارتباطه بدولة إسرائيل التي زارها وهو في السادسة عشرة من عمره، وانخرط في حركات الشبيبة كما أنه تلقى قسطا من تعليمه في معهد وايزمان.

أهمية هذه الصلة المبكرة بين بولارد وإسرائيل، سيوضح لاحقا أنها كانت أحد الحوافز التي حركته للقيام بما أقدم عليه من تجسس لصالح إسرائيل، حيث قام من موقع دوره كمحلل للمعلومات في الاستخبارات البحرية الأميركية، وهو الدور الذي منحه فرصة الاطلاع على معلومات غاية في السرية والحساسية وتحديدًا حول الشرق الأوسط والدول المعادية لإسرائيل،

بالتجسس ونقل هذه المعلومات لمشغليه في القسم الخاص الذي تم تأسيسه في شقة تابعة لوزارة الدفاع. تم تجنيد بولارد للعمل لصالح إسرائيل في العام ١٩٨٤ من قبل الطيار السابق في سلاح الجو الإسرائيلي أفيام سيلع، وهو إحدى الشخصيات التي نسجت حولها هالة من البطولة بسبب مشاركته في قصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٧٩، وقد تم اختياره لتحريك عواطف بولارد وإثارة انطباعه وجذبه للعمل لصالح الشعب اليهودي في مواجهة الأخطار التي تتهدده من الدول المحيطة به والتي تكن له العدا. قدم بولارد خلال فترة تجنيده عشرات آلاف الوثائق السرية وشديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل حول تسليح دول الجوار ومنظوماتها العسكرية وتحركات جيوشها، والأهم من ذلك ووفق ما كلف به بولارد، كل المعلومات المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية (كيمياوية وبيولوجية) لدى الدول العربية والإسلامية مثل العراق والباكستان، ومنظومات صواريخ أرض- أرض، وأرض- جو والطيران السوفييتي لدى الجيوش العربية، وفوق ذلك طلب منه أن يقدم إنذارا مبكرا في حال الاشتباه بقرب وقوع حرب.

لاقي جهد بولارد تقديرا عاليا من أعلى المستويات الأمنية والسياسية في إسرائيل، حيث كان رئيس الحكومة شمعون بيريس على اطلاع على المهمة التي يقوم بها بولارد، وقد قدرت الخسائر التي تسبب بها بولارد للولايات المتحدة بمليارات الدولارات بسبب تغيير شيفرات الاتصال التي نقلها لأجهزة الأمن الإسرائيلية ومكنتها من رصد كل الرسائل المشفرة والترددات الإلكترونية لوكالة NSA الاستخباراتية المتخصصة في رصد ومراقبة الاتصالات في العالم. الضرر الأساس الذي تسبب فيه بولارد لا يكمن في نقل المعلومات إلى دولة (صديقة) فقط

بل إن جزءا من هذه المعلومات تسرب إلى دولة ثالثة (الاتحاد السوفييتي السابق) وهناك اعتقاد بأن إسرائيل باعت هذه المعلومات أو قايضتها في مقابل المساعدة في تسهيل هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي وفق التقرير المطول الذي نشره موقع «ميدا» نقلا عن تحقيق للصحافي الأميركي سيمور هيرش. هناك أكثر من نظرية حول كيفية اكتشاف أمر بولارد تقول إحداها إن وصول معلومات حساسة للاتحاد السوفييتي، سواء عبر جهات تعمل لصالحه في إسرائيل أو من خلال المقايضة، كان وفق هيرش أحد الأسباب التي دفعت الاستخبارات الأميركية للشك في وجود جاسوس داخل منظومتها الأمنية وبدأ البحث، بينما تقول أخرى إن قصف مقر منظمة التحرير في تونس والذي استند إلى معلومات سرية تملكها الولايات المتحدة كان هو السبب، ولكن في كل الأحوال، وصلت مهمة بولارد إلى نهايتها، حيث وجد نفسه وحيدا خارج السفارة الإسرائيلية التي حاول الاحتماء بها إلا أنها أقلت أبوابها أمامه وطلب منه ضباط الأمن فيها مغادرتها فورًا ليتم اعتقاله أمامها مباشرة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥.

جاسوس جشع أم عقائدي؟

خلفية جونثان بولارد اليهودية، وميوله الصهيونية، وذاكرة أجداده في الهروب من جرائم النازية، كما الطريقة التي اختارت إسرائيل أن تجنده فيها من خلال اختيار شخصيات تجسد معنى البطولة وإنقاذ إسرائيل من خطر (الإبادة) التي تتهددها إذا ما امتلكت دولة عربية سلاحا غير تقليدي، هي عوامل توحى بأن بولارد تجند لأسباب أيديولوجية عقائدية بهدف إنقاذ إسرائيل، وأنه أقدم على تضحية ومخاطرة عظيمة من واقع شعوره بدور رسولي، وهي صورة كرسها الإعلام وشدد عليها خلال فترة محاكمة بولارد. إلا أن الحقائق الجافة وما كشفت

عنه التحقيقات تظهر صورة مغايرة تماما، تنسف هذه الرواية، حيث تبين أنه كان يتقاضى راتبا شهريا بقيمة ١٥٠٠ دولار تم رفعها إلى ٢٥٠٠ دولار من قبل إسرائيل، وأنه باع معلومات لأستراليا ودولة أخرى، كما أن رونالد أوليف، رئيس قسم التحقيق مع بولارد والذي نشر كتابا في العام ٢٠٠٦، ادعى أن بولارد وقبل أن يجند للتجسس لصالح إسرائيل كشف أسرارًا أميركية لجنوب أفريقيا وحاول أن يعرض خدماته على الباكستان، وهو ما تؤكده ضابطة الـFBI ليديا جوتشورك والتي حققت هي الأخرى مع بولارد حيث قالت إنه عرض خدماته على دولة أخرى صديقة للولايات المتحدة وأن الدافع الأساس الذي حركه هو حب المال والمغامرة، وهو الرأي الذي يتبناه الكثير من المحللين الإسرائيليين.

العودة إلى إسرائيل وسؤال الولاء

إلى جانب الترحاب وردود الفعل المحرمة التي أطلقها قادة إسرائيل بعد قرار المحكمة الأميركية رفع القيود عن بولارد وإعلانه نيته القدوم إلى إسرائيل، أثار هذا الأمر الجدل مجددا حول أثر تلك القضية على العلاقات الأميركية- الإسرائيلية وتحديدًا على يهود الولايات المتحدة.

في العام ٢٠١٥ وعندما أطلق سراح بولارد اعتبر الكثير من المعلقين وكتاب الرأي الإسرائيليين أن هذا التحرير إنما هو تحرير ليهود الولايات المتحدة من عبء قضية بولارد التي أقتت ظلا ثقيلًا على سؤال ولائهم للولايات المتحدة ودعمهم لإسرائيل، وقد وصفها موقع «ميدا» (يميني) بأنها القضية التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين، كما وصفت «معاريف» الخبر بأنه اللحظة «التي تنفس فيها يهود الولايات المتحدة الصعداء» وأن هذا «الإحراج يشكل الخوف الأكبر بالنسبة لهم» بل إن جاي رودرمان، وهو رئيس صندوق رودرمان لتعزيز العلاقات ما بين البلدين، ذهب

أبعد من ذلك ووصفه بأنه «شوكة في حلق الأميركيان».

والقاضي السابق في المحكمة العليا الإسرائيلية إياكيم روبنشتاين، والذي إلى جانب كونه قاضيا معروفا وشغل موقع نائب رئيس المحكمة العليا، كان الرجل الثاني في السفارة الإسرائيلية في واشنطن عندما حاول بولارد أن يحتمي بها، اعتبر أن تجنيد بولارد خطأ، وأنه من الأشياء «التي لا يجب القيام بها» واصفا إياه بأنه «وصمة عار وبقعة سوداء حول ولاء اليهود في الولايات المتحدة، ادعيا إلى عدم التضامن معه والمبالغة في استقبله لأن هذا سيثير سؤال «إزدواجية الولاء لديهم».

ذات الدعوة أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت، الذي قال في مقابلة مع القناة ١٢ إن نتينياهو سيستغل استقبال بولارد كما فعل مع غلعاد شاليط، محذرا من أن هذا «سيسم يهود الولايات المتحدة» علما أن إسرائيل ليست «مدينة له بشيء».

صحيحة «معاريف» قالت إن ولاء يهود أميركا أصبح مشروطا وإن كل مسؤول يهودي يشغل موقعا حساسا يدرك بفضل بولارد أن ولاءه مشروط، بينما اعتبر موقع «وايننت» أن مرور ثلاثة عقود لم يكن كافيا لنسيان قضية بولارد وأن يهود الولايات المتحدة يستصعبون التعافي من حالة الحرج التي سببتها واصفة إياه بالأخ غير الشقيق والشاذ.

يمكن القول إن عودة بولارد إلى إسرائيل ستحمل معها الكثير من الأسئلة حول ولاء يهود الولايات المتحدة وعلاقتهم بدولة إسرائيل، خاصة في ظل الاستخدام الانتهازي الذي قد يقدم عليه نتينياهو والاحتفاء من قبل أقطاب اليمين، وكل هذا في ظل فترة يتوقع أن تشهد فيها العلاقة بين إدارة جو بايدن المنتخبة حديثا وحكومة نتينياهو حالة من الشد والتوتر، وهو ما قد يعمق الهوة ويعقد العلاقة بشكل أكبر.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

داني روبنشتاين
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل.
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة



ترجمة: سليم سلامة



استمرار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سقف زجاجي للعلاقات مع العالم العربي.

كتاب جديد لـ «معهد ميتفيم»: القضية الفلسطينية تظل بوابة إسرائيل الحقيقية إلى الشرق الأوسط

حول إسرائيل (تحديداً) بإنشاء علاقات مع إسرائيل، من جهة، وتحفظ هذه الدول ذاتها من التقدم نحو تقارب أكثر جدية وعمقاً، من جهة أخرى. وينوه الكتاب بأن «الالتزام حيال النضال الوطني الفلسطيني هو الذي يحتل صدارة قائمة الأسباب والاعتبارات التي تقف خلف هذا التحفظ وهو الذي يضع شارة توقف واضحة أمام استكمال العلاقات القائمة وتحقيق الفرص الكامنة في العلاقات مع جميع الدول التي شملها هذا الكتاب».

التقدم الجدي نحو حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني من شأنه أن يؤدي، مستقبلاً، إلى توجه أكثر إيجابية نحو إسرائيل في الرأي العام العربي عموماً وأن يدفع، تالياً، نحو إقامة علاقات دبلوماسية رسمية وكاملة مع الدول العربية المختلفة. ومن شأن الاختيار الحكيم للشركاء والحلفاء بين دول العالم وقادتها أن يساهم، هو أيضاً، في توثيق العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، من خلال الالتزام بالدبلوماسية الحذرة والسرية في مراحل التقارب الأولى على الأقل. ذلك أن المعوقات السياسية تؤثر كثيراً في اتجاه عزل إسرائيل عن تشكيلة واسعة من الفرص الاقتصادية، فيما يعتبر المجال الأمني مجال التعاون الأكثر غزارة ونجاحاً، ثم مردودية أيضاً، بين إسرائيل والدول العربية، فالطابع السري لهذا التعاون وأفضليته الواضحة على مستوى المصالح الوطنية لكل واحدة من الدول المشاركة فيه هي التي تجعله ممكناً ومتاحاً، بل مرغوباً، إلى حد كبير.

في الخلاصات، أيضاً، أن الاستثمار في بعض المجموعات السكانية في المجتمع الإسرائيلي (اليهود من أصل عربي والعرب مواطنو إسرائيل) واستخدامها رافعة لتعميق التعاون وتعزيز آفاقه قد يكون فاتحة نحو إنشاء وتوسيع علاقات تعاون أخرى، في مجالات إضافية، أما الدمج ما بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الثقافية فمن شأنه أن يقود إلى «سلام أكثر دفئاً»، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي في العصر العولمي توفر قاعدة متينة للاتصال المباشر بين السكان من كلا طرفي الحدود، بينما لا تتيح الظروف السياسية اللقاءات الفعلية المباشرة بينهم. وهنا يشير الكتاب إلى ضرورة التفكير في «تطوير، مؤسساتي أو فردي، لقنوات الاتصال هذه بحيث تكون قادرة على خلق وتشجيع اللقاءات الافتراضية والحوار الثقافي والاجتماعي الإيجابي بين المواطنين الإسرائيليين ومواطنين من الدول العربية، سواء في الدائرة المحلية أو في الدائرة الأوسع البعيدة عنها».

ويخلص الكتاب، في جملته الأخيرة، إلى التأكيد على مقولة أساس تركزت كثيراً بين دفتيه مفادها أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو «العائق الأكبر والأكثر جدية أمام توسيع التعاون بين إسرائيل والدول العربية التي شملتها أبحاث هذا الكتاب. وإن التقدم الجدي في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين من شأنه أن يفتح أفقاً واسعاً من الفرص العديدة أمام إسرائيل، في مجالات لا شرعية اليوم إطلاقاً - أو، ثمة شرعية متدنية جداً - للتعاون العنفي فيها مع الدول العربية، وبهذا المعنى، فإن القضية الفلسطينية هي بوابة إسرائيل الحقيقية إلى الشرق الأوسط».

الاستراتيجية - السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية والثقافية هي فرص كبيرة جداً، أكبر وأوسع بكثير من حجم التعاون القائم اليوم فعلياً. ثمة إمكانيات كامنة غير متحققة كثيرة في علاقات إسرائيل مع الدول العربية وهي تبرز للعيان اليوم أكثر من أي وقت مضى. ذلك أن استمرار النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعدم تحقيق أي تقدم جدي نحو حله يشكلان العائق المركزي، حتى الآن، أمام انتهاز هذه الفرص الكامنة في التعاون بين إسرائيل والدول العربية وترجمتها على أرض الواقع. بل تخلق نوعاً من السقف الزجاجي الذي لا يمكن تجاوزه.

اتفاق التطبيع الذي وقعت عليه إسرائيل مع دولة الإمارات العربية المتحدة في آب الأخير هو بمثابة استئذان على التوجه السياسي القائل باستحالة التقدم نحو التطبيع مع الدول العربية دون إحراز تقدم جدي نحو حل القضية الفلسطينية. غير أن اشتراط الاتفاقية المذكورة، أو مجرد ربطها فقط، بالموافقة الإسرائيلية على إلغاء/تجميد مشروع ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وشمال البحر الميت وغور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية يؤكد الادعاء المضاد، القائل بأن التطبيع نحو التعاون الإقليمي يمز عبر القضية الفلسطينية ومن خلالها. لدى إقدام دولة إسرائيل على بلورة سياستها وتصميم أنشطتها في المنطقة المحيطة بها، يتعين عليها - كما يشير واضعو الكتاب - التعلم من الماضي والاستفادة من دروسه. يتعين عليها أخذ الواقع الراهن في الحسبان والإقرار بما فيه من مديدات مفررة، مصالح متشابهة وسيرورات حاسمة. لكن ما لا يقل أهمية هنا أنه يتعين عليها، أيضاً، وأساساً، تقييم البدائل المختلفة المتاحة ثم اشتقاق خطواتها بناء على هذا، بما في ذلك حيال الصورة المستقبلية والمكاسب الهائلة الكامنة فيها، وكما يبين الكتاب وما يتضمنه من أبحاث، فإن الفرص الكامنة في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية هي كبيرة وفيرة، إلا أن ترجمتها وتحقيقها في أرض الواقع يمران عبر عملية السلام مع الفلسطينيين، كما يؤكد الكتاب.

في إحدى الخلاصات، يمكن القول إن الأبحاث التي تضمنها الكتاب أشارت بوضوح إلى وجهة عامة قوامها حصول توسع محدود في مجالات التعاون بين إسرائيل وكل من المغرب، الإمارات العربية المتحدة، قطر والسعودية، ثم إلى تقدم ما في يسمى «العلاقات المدنية» مع أوساط ودوائر عراقية (خلافًا للطبيعة التامة والمستمرة في العلاقة مع الحكومة العراقية). في مقابل ذلك، لم يشهد التعاون مع كل من مصر والأردن - الأكثر أقدمية في التطبيع مع إسرائيل - أي تقدم أو اتساع جدي. ومن هنا، فثمة جدال للنقارب الحذر والمحسوب (نحو إسرائيل)، الأمر مع الدول التي لا تقيم إسرائيل معها علاقات سلام رسمية، حتى الآن، ما يدل على حقيقة أن المصالح الإقليمية والثنائية تحتل الأولوية وتقدم على الاعتبارات الأخرى، كما يدل أيضاً على التغيير العام الحاصل في موقف هذه الدول حيال إسرائيل وتوجهاتها نحوها؛ وهو ما يعكس استعداد إسرائيل للنقارب الحذر والمحسوب (نحو إسرائيل)، الأمر الذي يعني اهتمام هذه الدول العربية (من الدائرة الثانية

التي شهدت المنطقة خلال العقد الأخير بشكل خاص، وفي مقدمتها بالطبع الانتفاضات والثورات الشعبية التي «زعزت الاستقرار وادت إلى الإطاحة بأنظمة أو بحكّام وأوضحت للحكام الذين ظلوا على عروشهم بأن عليهم إدارة أمورها واتخاذ خطواتهم بحذر شديد مع الأخذ في الحسبان مطالب عامة الناس ومصالحهم، في جانب آخر، يتوقف الكتاب عند مكانة إيران وسياساتها في المنطقة ومحاولاتها الحديثة لامتلاك السلاح النووي، بما يجعلها تهديداً مباشراً مشتركاً على الدول العربية السنية، من جهة وعلى دولة إسرائيل، من جهة أخرى.»

يضاف إلى هذا «الخطر الإيراني» - خطر آخر يتمثل في «الإسلام المتطرف» وما تشكل في إطاره من تنظيمات إرهابية أصبحت «تشكل تحدياً وهدفاً مشتركاً أمام الدول العربية السنية ودولة إسرائيل»، زد على ذلك كله، التغيرات الهامة التي طرأت على أنماط حضور الدول العظمى وتدخلها في المنطقة، إذ أوضحت الولايات المتحدة نيتها مغادرة المنطقة، بينما عمقت روسيا والصين من تواجدهما وتدخلهما فيها، وهو ما دفع كلا من إسرائيل والدول العربية المعتمدة على الولايات المتحدة إلى تبصرات جديدة في صلبها الاستنتاج بأنه «ليس من الحكمة ولا من الصواب الاعتماد بصورة كلية وحصرية على الدعم الأميركي لمصالح الحلفاء في الشرق الأوسط»، كما ينوه الكتاب.

على خلفية هذه التحولات الجيوسياسية الواسعة في المنطقة، شهدت السياسة الإسرائيلية والخطاب العام المنبثق منها والمستند إليها تغييراً جدياً لافتاً، يعرضه محررو الكتاب بالتالي: «نتنياهو وحكومته، اللذان أحجما عن التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، أخذوا يبدعنان بأنه في الإمكان التقدم نحو تطبيع العلاقات مع دول عربية عديدة، حتى من دون إحراز أي تقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين، والدليل هو أن علاقات التعاون التي تُبنى مع تلك الدول العربية هي غير مسبوقه. هذا الادعاء، الذي أسند بالكشف المتزايد جماهيرياً عن هذه العلاقات، أصبح بمثابة وسيلة سياسية مهمة وفعالة ذات انعكاسات وأثار سياسية عميقة والأثر وبعيدة المدى.»

«هذه هي الخلفية التي على أساسها انطلقنا نحو مشروعنا البحثي هذا، المجموعة نتائجها في هذا الإصدار»، يوضح محررو الكتاب ويضيفون: «يكوننا مهتماً بالدراسات والسياسات متخصصاً في سياسات إسرائيل الإقليمية، بما في ذلك انتماء إسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط، كان والمهم جداً بالنسبة لنا وضع هذا الادعاء موضع الفحص والتحجيص بصورة معمقة وفحصها، قدر المستطاع، مع، الواقع القائم والممكن.»

فرص كامنة عديدة وعائق مركزي

في الخلاصات، تبين الأبحاث المضمنة بين دفتي الكتاب أنه بالرغم من الحديث الكثير عن ازدهار التعاون بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وبرغم وجود التعاون على نطاق ما وبوتيرة متزايدة (الجزء الأكبر منه في المجالات الأمنية المختلفة وبعيداً عن عين الجمهور)، إلا أن الفرص

الفلسطيني وانعدام التقدم نحو حله يشكلان عائقاً أمام استغلال الفرص ويخلقان نوعاً من السقف الزجاجي، على الرغم من استعداد الإمارات العربية المتحدة والبحرين لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل في المرحلة الراهنة». وعيز محررو الكتاب، في توطئتهم له، عن أمله في «أن يساعد على ترسيم الصورة المرئية والممكنة في مجال علاقات إسرائيل مع الدول العربية وأن يرسم الطريق نحو تعاون وعلاقات طبيعية بين إسرائيل ومحيطها الشرق أوسطي، بما فيه الفلسطينيون».

يشمل الكتاب ١٢ باباً تمتد على ١٢٢ صفحة موزعة على العناوين التالية: ١. المقدمة (د. روعي كيبريك، د. نمرود غورن وميراف كهانا - دغان)؛ ٢. التوطئة: إسرائيل في الشرق الأوسط - الفجوة بين التعاون السري والتطبيع (البروفيسور إيلي بوديه)؛ ٣. المحاولات السياسية لقطع علاقات إسرائيل مع الدول العربية عن عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني (د. يوفال بنزيان)؛ ٤. إسرائيل ومصر: شراكة استراتيجية، تنافر مدني (السير السابق د. حليم كورن)؛ ٥. إسرائيل والأردن: إهدار تاريخي لا يزال بالإمكان تعويضه (إسحاق غال)؛ ٦. إسرائيل والمملكة العربية السعودية: في الطريق نحو التطبيع (د. ميخال يعاري)؛ ٧. إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، فرص في الانتظار (د. موراد زيفا)؛ ٨. إسرائيل وقطر: علاقات في ظل وبرعاية القضية الفلسطينية (د. ميخال يعاري)؛ ٩. إسرائيل والمغرب: تعاون ذو جذور (عيناث ليفي)؛ ١٠. إسرائيل والعراق: مسار مدني لتحسين العلاقات (د. رونين زايدل)؛ ١١. خاتمة: علاقات إسرائيل والدول العربية - القضية الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي أفضى إلى توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، بل على فترة من الازدهار مع دول عربية أخرى. لكن بالرغم من اتفاقيات السلام مع الأردن ومصر وإقامة السلطة الفلسطينية، في إطار اتفاقيات أوسلو ثم مبادرة السلام العربية، لم تنجح إسرائيل في تكريس وتثبيت علاقات الجيرة الحسنة مع الدول المجاورة وشعوبها، ولا أن تعزز آفاق التعاون والدعم المتبادلين.

تحولات عميقة بعيدة الأثر وتبصرات جديدة

يفتح محررو الكتاب مقدمتهم باقتباس جملة من «وثيقة استقلال» دولة إسرائيل، من العام ١٩٤٨، تقول: «نحن نمذ يدنا للسلام والجيرة الحسنة إلى جميع الدول الجارة وشعوبها، وندعوها (الدول والشعوب) إلى التعاون والدعم المتبادلين مع الشعب العربي في بلاده. دولة إسرائيل مستعدة لإسهام بحصتها في الجهود المشتركة لتحقيق التقدم في الشرق الأوسط بأسره».

جرت مياه كثيرة في نهر «العلاقات» بين إسرائيل والدول العربية منذ ذلك اليوم حتى الآن. تقلبات كثيرة شهدت هذه العلاقات على محور ممتد ما بين الحروب الضروس والدموية وبين التعاون، بل التنسيق، السريين في كثير من الحالات والأوقات والمفترقات، صحيح أن التقدم في المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي أفضى إلى توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، بل على فترة من الازدهار مع دول عربية أخرى. لكن بالرغم من اتفاقيات السلام مع الأردن ومصر وإقامة السلطة الفلسطينية، في إطار اتفاقيات أوسلو ثم مبادرة السلام العربية، لم تنجح إسرائيل في تكريس وتثبيت علاقات الجيرة الحسنة مع الدول المجاورة وشعوبها، ولا أن تعزز آفاق التعاون والدعم المتبادلين.

كتب سليم سلامة:

قد يكون في التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها اتفاقيات السلام التي جرى التوقيع عليها بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، من جهة، ثم التسريبات الإسرائيلية عن زيارة سرية خاطفة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مصطحباً معه رئيس جهاز الموساد، يوسى كوهين، إلى المملكة العربية السعودية، نهاية الأسبوع قبل الأخير، واجتماعه خلالها مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إضافة إلى التقدم الذي حصل في الطريق نحو التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والسودان - قد يكون في هذه التطورات، تحديداً، وكذلك في غيرها من تطورات سياسية أخرى على الصعيد الإقليمي، ما يقدم تفسيراً متأخراً وبعيداً جديداً لعنوان الكتاب الذي صدر مؤخرًا عن مركز «ميتفيم» (مسارات). المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، بعنوان «علاقات إسرائيل مع الدول العربية - الفرص غير المحققة»، لا سيما أن هذا الكتاب هو بمثابة تلخيص مركز لمشروع بحثي خاص نفذه «معهد ميتفيم» واستمر ثلاث سنوات كاملة انتهت في الأسابيع الأخيرة فقط.

يتقصى الكتاب، بما فيه من أبحاث، العلاقات بين دولة إسرائيل وسبع دول عربية يصفها بأنها «الدول العربية المركزية» هي: مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، المغرب والعراق، وذلك على خلفية التغيرات العاصفة والتحولات الجوهرية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير بوجه خاص. وقد أورد بالثبو «ميتفيم» لكل واحدة من هذه الدول السبع فصلاً خاصاً رسموا من خلاله خارطة فرص التعاون بينها وبين إسرائيل، بناء على شبكة المصالح، التحديات والفرص المشتركة وعلى القدرات، نقاط القوة والاحتياجات لكل من الطرفين (لكل واحدة من تلك الدول وإسرائيل)، كما تعرض الباحثون إلى واقع التعاون القائم اليوم بين إسرائيل وبين كل من تلك الدول (إن كان قائماً) في المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والمدنية، استناداً إلى المصادر العلنية، إلى معرفتهم المباشرة وإلى مقابلات أجروها مع ذوي الشأن والاختصاص.

يشمل الكتاب، الذي أشرف على تحريره ثلاثة من باحثي معهد «ميتفيم» هم: د. نمرود غورن (رئيس المعهد)، د. روعي كيبريك وميراف كهانا دغان، فصلاً حول التغيير التدريجي في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية - من التعاون السري حتى التطبيع العنفي والكامل، وكذلك حول العلاقة التي لا تزال قائمة بين علاقات إسرائيل مع الدول العربية، من جهة، وبين النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعملية السلام بين الجانبين.

يشير الكتاب إلى أن «الفرص المواتية لإسرائيل في الشرق الأوسط جدية وكبيرة تفوق حجم التعاون القائم اليوم فعلياً» وإلى أن «ثمة فرصاً كثيرة غير محققة في مستوى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية» وأن هذه الفرص «تبدو بصورة واضحة اليوم، أكثر من أي وقت مضى»، مؤكداً على أن «استمرار النزاع الإسرائيلي -

اقتراح تعيين ضابط سابق يقدر الحرب ويدعو للترانسفير والقتل الجماعي رئيساً لـ «ياد فشميم» يشعل جدلاً إسرائيلياً!

كتب هشام نفاع:



إيفي إيتام.

ضمن مسلسل الحرائق التي يشعلها رئيس الحكومة اليمينية الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لا تزال مسألة تعيين الضابط الكبير السابق، صاحب الممارسات والمواقف العنيفة والفاشية، إيفي إيتام، لترؤس مؤسسة «ياد فشميم» مشتعلة، وتحمل «ياد فشميم» خصوصية وحساسية، إسرائيلية، لكونها مؤسسة إسرائيلية رسمية أقيمت العام ١٩٥٣ بموجب قرار الكنيست كمركز أبحاث للهولوكوست، لذلك فإن القضية تشغل شرائع جدية، سياسياً وإعلامياً وأكاديمياً. وتعود لتبر، سطحا وعمقا، الأزمة الإسرائيلية المتفاقمة المتمثلة بما لا يقل عن حرب النخب، قديمها وجديدها، على النفوذ والإرث والرموز، فهي ليست حرباً بين يسار ويمين كما تسمى بكثير من التسرع وقليل من التعمق. فخصوم نتنياهو في هذه المضامير ليسوا يساريين بالمرّة، بمفاهيم اليسار السياسية الأممية. بل مؤسسة صهيونية قديمة مقابل أخرى جديدة متفتلة من أي قيد دبلوماسي ومتخففة من كل اللياقة، صمغها الشعبوية وإزاحة الأقدعة وغريزة هيمنة جشعة على السلطة.

بدأت القضية بعد انكشاف نيّة بنيامين نتنياهو تعيين إيتام، فحين وافقت لجنة التعيينات العليا في سلطة الشركات الحكومية، على تعيين إيتام في المنصب، وقبل أن يتم رفع التعيين لموافقة الحكومة، أعرب نتنياهو عن دعمه، وفقاً لجريدة «معاريف» اسم المرشح روج له وزير التعليم العالي ووزير المياه زئيف الكين، وورد في وقت سابق بالتشاور مع بنيامين نتنياهو، الذي أكد دعمه.

عريضة: «صدمنا بهذا الاقتراح الشائن»

هنا خرج عشرات الباحثين والأكاديميين البارزين في مجال تاريخ الهولوكوست بعريضة تعارض هذا التعيين وتحذّر منه. وجاء فيها: «لسنوات عديدة، وقبل أن يتم رفع التعيين لموافقة الحكومة، أعرب نتنياهو عن دعمه، وفقاً لجريدة «معاريف» اسم المرشح روج له وزير التعليم العالي ووزير المياه زئيف الكين، وورد في وقت سابق بالتشاور مع بنيامين نتنياهو، الذي أكد دعمه.

وأضاف الباحثون: «هذه المهمة العاجلة - لتشجيع المجتمع المدني على المراقبة النشطة والمشاركة والتدخل حيثما كانت العنصرية والكراهية تهدد الجماعات والمجموعات الدينية أو العرقية أو غيرها - هي الآن عرضة لخطر تسليحها إلى المتطرف اليميني الصريح والسياسي الأمي تاريخياً إيفي إيتام. لقد صدمنا بهذا الاقتراح الشائن ونحتج عليه بأقوى العبارات الممكنة. إن خطاب إيتام البغيض تجاه المواطنين العرب والفلسطينيين يتعارض مع مهمة ياد فشميم المعلنة. ونضيف أصواتنا إلى احتجاجات العديد من الناجين من الهولوكوست البارزين في إسرائيل الذين تحدّثوا ضد هذا التعيين المقترح. إن تعيين إيفي إيتام رئيساً لياد فشميم من شأنه أن يحول مؤسسة محترمة دولياً مكرسة لتوثيق الجرائم ضد الإنسانية والسعي إلى تحقيق حقوق الإنسان إلى أضحوكة وعار»، على حد قولهم.

سجل حافل بالعنف العسكري والتصريحات العنصرية في كل اتجاه

هذا العسكري يجز خلفه سجلاً حافلاً بالعنف القومي العنصري فعلاً وقولاً، مثلاً، جاء في وثيقة بعنوان «محاكمة غفعاتي - ١٩٩٠»، التي تناولت اعتداء ضباط وجنود من هذه الوحدة العسكرية على مدنيين فلسطينيين من مخيم البريج في قطاع غزة ما يلي (نوردنا حرفياً بمصطلحاتها كما هي): «في ٧ شباط ١٩٨٨، اندلعت أعمال شغب عنيفة في مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة. وخلالها رشق الجيش بالحجارة، في حوالي الساعة ٠٠:١٦ دخلت قوة من دورية راجلة من المماريين في سرية مساعدة من كتيبة روتيم في لواء غفعاتي، إلى منزل المشتبه به بالشغب في محاولة لاعتقاله هو وابن عمه. بعد بضع دقائق من المواجهة الجسدية بين الجنود وقاطني المنزل غادره الجنود ومعهم الاسيران مقيدا اليدين. نقل المعتقلان في سيارة جيب عسكرية إلى حرج قريب. خلال السفر إلى الحرج قام الجنود بضرب المعتقلين بالهراوات

وغيرها أمام المارة، «كنموذج رادع»، لأولئك الذين سيشركون في أعمال شغب عنيفة. بعد أن وصل الجيب العسكري إلى الحرج القريب، أنزل الجنود المعتقلين من الجيب واستمروا في ضربهما، بينما كان قائد مجموعة من السرية يشرف على هذه الأعمال. في إثر أعمال العنف هذه أصيب أحد المعتقلين بجروح قاتلة وتم تحديد وفاته في نفس اليوم. بعد هذه القضية، قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام ضد أربعة جنود متورطين في الحادث (...) وبحسب لائحة الاتهام، أمر قائد الكتيبة مرؤوسيه بمن فيهم المتهمون بـ«اعتقال المشتبه بهما في أعمال الشغب»، بإيعادهما عن مكان الاعتقال حتى لا يسببا جلبة، وضربهما بالهراوات بأيديهم وأقدامهم من أجل كسر الأطراف وإطلاق سراحهما... وكل هذا بدلا من إحضارهما إلى المعتقل»، المسؤول عن هذه الوحشية كان إيتام.

كذلك يحمل المذكور في جعبته تصريحات عنصرية ضد كل من وما هو عربي وفلسطيني. ومثلاً ذكر الصحافي أوري مسغاف بها مؤخراً، هذه بعض الأمثلة: «إن عرب إسرائيل هم إلى حد كبير القنبلة الموقوتة في النظام الديمقراطي والإسرائيلي بأكمله داخل الخط الأخضر. واليوم بالفعل في الجليل والنقب، يتم إنشاء حكم ذاتي فعلياً يمكن أن يحول دولة إسرائيل إلى فاقعة غوش دان. إنه تهديد وجودي وهو بطبيعته تهديد مراوغ مشابه للسرطان. السرطان هو نوع من المرض الذي يموت فيه معظم الأشخاص بسبب تأخر التشخيص. وعندما يفهم المرء حجم التهديد، يكون قد فات الأوان لعلاج». خلال عضويته في الكنيست خاطب النواب العرب بالقول: «سيأتي يوم ونطردكم فيه إلى غزة من هذا البيت القومي الخاص بالشعب اليهودي. وهناك سنحاربكم، فأنتم تنتمون إلى هناك». هذا العسكري يرى أن «العالم بدون اليهود هو عالم بلا روح، عالم كالمأبسة فقط». أما دولة إسرائيل فهي «دولة الرب المقدس». ومن هنا يتحدث عن الحرب كالتالي: «ما يجعل عيني تدمع حتى يومنا هذا هو رؤيتي الشباب محمّلين بالعتاد العسكري وهم يتوجهون للعمليات ويصبون ظلالاً في الأفق. إنه أمر مثير للانفعال للغاية بالنسبة لي، وهو أكثر ما يثيرني. لأن هذه هي محاولة التضحية (تضحية إبراهيم بابنه إسحاق- المحرر). في كل مرة هناك محاولة للتضحية». من هذه العقيدة يرى أنه «سيتعين علينا القيام بثلاثة أشياء: طرد معظم عرب يهودا والسامرة من هنا. مستحيل العيش

مع كل هؤلاء العرب ومن المستحيل التنازل عن الأرض، لأننا رأينا بالفعل ما فعلونه هناك. قد يتمكن البعض من البقاء في ظل ظروف معينة، ولكن سيتعين على معظمهم المغادرة. علينا أن نتخذ قراراً آخر وهو إخراج عرب إسرائيل من النظام السياسي، وهنا أيضاً الأمور واضحة وبسيطة: لقد قمنا بأنفسنا طابورا خامسا، مجموعة من الخونة من الدرجة الأولى، لذلك لا يمكننا الاستمرار في شرعنة مثل هذا الوجود العداوي الكبير داخل النظام السياسي الإسرائيلي. الشيء الثالث هو أنه سيتعين علينا التصرف بشكل مختلف عن كل ما عرفناه حتى الآن في مواجهة التهديد الإيراني. هذه ثلاثة أشياء ستطلب تغييراً في أخلاقنا بشرعنة مثل هذا الوجود العداوي الكبير داخل النظام السياسي الإسرائيلي. الشيء الثالث هو أنه سيتعين علينا التصرف بشكل مختلف عن كل ما عرفناه حتى الآن في مواجهة التهديد الإيراني. هذه ثلاثة أشياء ستطلب تغييراً في أخلاقنا بشرعنة مثل هذا الوجود العداوي الكبير داخل النظام السياسي الإسرائيلي. الشيء الثالث هو أنه سيتعين علينا التصرف بشكل مختلف عن كل ما عرفناه حتى الآن في مواجهة التهديد الإيراني.

معارضون: نتنياهو يسعى لتفكيك المؤسسة كسعيه لتفكيك غيرها

في الحلية السياسية خرجت أصوات تتهم نتنياهو بالسعي إلى تفكيك «ياد فشميم» مثملاً يعمل على تفكيك مؤسسات الدولة الأخرى. عضو الكنيست العازار شتيرين من حزب «يش عتيد (يوجد مستقبل)» قال لموقع «واينت»: «نتنياهو يعامل ياد فشميم كمؤسسة عامة أخرى يحتاج إلى توظيفها - وبالمناسبة، يجب أيضاً تفكيكها». وأضاف: «يجب تعيين لجنة غير سياسية من المتخصصين الخبراء، الذين يعيرون في دراسة الهولوكوست، ونقل تراث المحرقة ومعاملة الناجين. نتنياهو يفكك الشرطة والمحكمة العليا من خلال زرع أتباع كل ما لديهم هو أنهم يخضعون له».

وقالت مصادر صحافية إنه من المتوقع أن يعارض وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل بني غانتس تعيين إيفي إيتام. فعلى حد قوله إيتام «مقاتل له العديد من الإنجازات، لكن مؤسسة ياد فشميم بحاجة إلى شخصية مع سجل مختلف. ومن أجل رئاسة مؤسسة ذات أهمية دولية، يلزم وجود دولة وشخصية غير سياسية، لا يحمل ماضيها صفحات معقدة ويمكّنها أن تمثل كل التيارات الشعبية». وردا على موافقة اللجنة على تعيينه، خاطبت المحامية يفعات سوليل باسم المعارضين النائب العام قائلة: «إذا وافقت الحكومة الإسرائيلية بالفعل على التعيين، فسوف نستأنف أمام المحكمة العليا. سن قانون ياد فشميم العام ١٩٥٣، وبالتالي لا يشمل جميع القيود المفروضة على التعيينات السياسية والمعايير الواضحة لطريقة الاختيار

ومن يجب أن ينتخب للمناصب الإدارية فيه، كما هو معتاد اليوم. ياد فشميم لا تقل أهمية عن الشركات العامة الأخرى ويجب معاملتها باحترام وعدم الانجرار إلى الركود السياسي. نحن على ثقة من أنه إذا لزم الأمر، ستجبر المحكمة العليا الحكومة على القيام بالإجراءات المناسبة، وتشكيل لجنة بحث وأن تسمح للمرشحين الجديرين بالترشح لمنصب من أهم المناصب التربوية والثقافية في إسرائيل. لن نسبح بإذلال الناجين من المحرقة وإخضاعهم للاحتياجات السياسية للحكومة».

د. لورا وارتن، عضو مجلس بلدية القدس، حيث مقر «ياد فشميم»، كتبت في مقال نشرته جريدة «هعير» إن «ياد فشميم يجب أن تبقى في الإجماع وخارج الساحة السياسية. اقتراح بنيامين نتنياهو تعيين إيفي إيتام رئيساً للمؤسسة يضر بها وبمكانتها وكذلك بذكرى الهولوكوست». وتقول إن القانون نص على ذلك: «مجلس ياد فشميم يجب أن يمثل شعب إسرائيل بأكمله، بجميع أطرافه وتحركاته. أعضاء المجلس هم ممثلو الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، إلخ...». وتضيف أن مثل هذه المؤسسة يجب أن يترأسها شخص عاقل يتمتع بمسؤولية تاريخية ووعي. وبعد أن تمتدح تاريخه العسكري تكتب: «كضابط في الجيش الإسرائيلي، حارب إيتام من أجل الدولة وحصل على وسام البطولة في حرب يوم الغفران، لكن هذا لا يؤهله لمثل هذا المنصب المهم والحساس». فمن بين أقواله التي تثبت ذلك مقارنته ياسر عرفات، في مقابلة جرت بعد عملية أوسلو، بأدولف أيخمان. «ما الفرق بينهما؟» قال في مقابلة عام ٢٠٠٢: «فهل من المناسب لمن ينطق بمثل هذه التصريحات حول شخصية محورية كهذه في ذكرى الهولوكوست أن يدير ياد فشميم؟» تساءلت الكاتبة. وخلصت إلى أن: أي شخص يحرض دون وجل أو اعتراف ولا يعترف بالكرامة الإنسانية لا يمكنه أيضاً إدارة مؤسسة وظيفتها إحياء ذكرى الهولوكوست.

أما كوليت أفيثال، رئيسة مركز منظمات الناجين من المحرقة في إسرائيل، فصرحت: «لا نعرف ما هي اعتبارات اللجنة وما الذي كان نصب أعينها حين قررت التعيين... إن اهتمام الناجين من الهولوكوست بتعيين شخصية مناسبة لإدارة ياد فشميم ينبع بشكل أساس من حاجتهم إلى معرفة أن المؤسسة ستستمر في الحفاظ على مصداقيتها. بعد سنوات من إصدارات فريق من الباحثين والمؤرخين المتميزين، تعتبر ياد فشميم

مرجعية عالمية في هذا المجال. لذلك نعتقد أن هناك حاجة إلى تعيين مهني، لشخص لديه خلفية ومعرفة واسعة في مجال المحرقة، شخص يمكنه العمل مع باحثين في إسرائيل وحول العالم. ويتطلب هذا الموقف أيضاً مهارة في العمل الدولي، مع المعاهد والمؤسسات والجامعات وأحياناً رؤساء الدول، خاصة الذين يزورون إسرائيل، ومن ثم أن يتولى رئيس مجلس الإدارة دور الإرشاد واللقاء المحاضرات للمشاهير من الخارج والمعلمين والمحاضرين الذين يأتون إلى إسرائيل إلى الكلية الدولية التابعة للمؤسسة. وسيتعين على الرئيس المنتخب حديثاً رسم مسار المؤسسة في السنوات القادمة، حفاظاً على هويتها ومصداقيتها وتشكيل ذكرى المحرقة للأجيال القادمة».

في المقابل هبّ كتاب اليمين إلى الدفاع عن التعيين فكتب د. أوري كوهين في الجريدة الناطقة باسم نتنياهو غالباً «يسرائيل هيوم» أنه «تجري حالياً حملة إعلامية سامة، تجمع بين الافتراء وأنصاف الحقائق ضد تعيين إيفي إيتام رئيساً لإدارة ياد فشميم». ووصفه بالمقاتل الشجاع من أجل الأمن القومي». واعتبر أن الانتقادات الموجهة إلى إيتام «هانات مروعة، كيف يمكن أن يقال مثل هذا الكلام عن محارب وضابط بذل روحه في الدفاع عن الشعب اليهودي؟».

أخيراً، الصحافي غدعون ليفي لخص القضية كالتالي: «إن تعيين شخص مثقف أو شخص أخلاقي يحارب العنصرية والقومية المتطرفة وجرائم الحرب في كل مكان باسم ذكرى الكارثة، لرئاسة ياد فشميم، سيكون مناقضاً تماماً لمشاريع التخليد التي تلقها إسرائيل لشبابها. هذا التعيين أيضاً سيكون مناقضاً للرسمية القومية المتطرفة التي تبثها إسرائيل للعالم كعبرة من الكارثة. لذلك، أحسن رئيس الحكومة صنعا عندما عين شخصاً يمثل جيداً روح إسرائيل، على رأس أعرق مؤسسة تخليد في العالم. إيتام هو شخص عنصري واضح وهو متهم بارتكاب جرائم حرب. وهو الذي سيخبر العالم بما تفكر فيه إسرائيل حقاً، أنه بعد الكارثة مسموح لليهود ارتكاب كل شيء؛ وأنه بعد الكارثة لا يوجد لأي شخص في العالم الحق في عطف إسرائيل بشأن ما يجب عليها أن تفعله؛ وأن القانون الدولي الذي تم وضعه في أعقاب الحرب العالمية الثانية والكارثة يسري على جميع الدول باستثناء إسرائيل؛ لأنه يوجد هنا شعب مختار، منارة للأغيار، وهنا أيضاً تعيش الضحية الوحيدة لجرائم الحرب»، كما قال بأسلوبه اللاذع.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي